أداء و إعادة بناء الثقافة السياسية في المجتمع العراقي (دراسة ميدانية في الأنثروبولوجيا السياسية)

م. د. نصير فكري ذياب

Political Culture in Iraqi Society: Performance and Rebuilding
A Field Study in Political Anthropology

Abstract:

In this research, we have dealt with one of the most important contemporary issues in Iraqi society after the change in 2003 in the field of the politics، which is the issue of political culture in Iraqi society، as this topic constitutes one of the most important parts of the political system. In this research، we learned about a number of things and issues، the most prominent of which are the following:

1. We got acquainted indepth with the concept of political culture and the relationship between it and culture، and how political culture is

a branch of the general culture of society. It is concerned with the ideas، perceptions، attitudes، and evaluations that members of society possess towards authority and the political system.

2. We got acquainted with the culture of the candidate and the culture of the voter and the characteristics and features of each of them. In term of culture of the candidate, we found there are features، and the most prominent of which are (the political exploitation of religion and the employment of sub-cultures، the use of political money، the exploitation of ignorance، poverty and material baggary of individuals، distributing patronages to voters to buy their votes، and questioning the elections and their transparency and the culture of falsification opponents between candidates and parties before each election and so on (In the field of voter culture ، the researcher found on the ground features ،the most prominent of which are the following) there is listening and submission to the reference by most members of society ،and the election of candidates according to the culture of loyalty and belonging. It is from the same tribe ،and there is a blind sway among some to elect people according to their interests and whims ،and there has become a culture of doubt and mistrust among most members of society in the ruling class.
3. In light of the field results reached by the researcher regarding the performance of political culture ،a set of ingredients was developed to rebuild the political culture in the Iraqi society after diagnosing the obstacles in the field ،and then, developing a set of recommendations that strengthened the building of this culture.

المقدمة

تعد الثقافة السياسية واحدة من أهم وأبرز الموضوعات في حقل الأنثروبولوجيا السياسية المعاصرة لكونها تهتم بنمطين من الثقافة السياسية، الأولى تهتم بالفعل السياسي الخارجي ويشمل أنماط المشاركة السياسية والسلوك السياسي لأفراد المجتمع، والثاني يشمل دراسة الثقافة السياسية الذهنية وتشمل التصورات والمواقف والأحكام والآراء والمعتقدات والتقييمات التي يطلقها أفراد المجتمع اتجاه السلطة والنظام السياسي، أي رؤية الأفراد لتلك السلطة وذلك النظام وهاذان النمطان يشكلان الجوهر الأساسي لكل باحث في الثقافة السياسية في أي مجتمع من المجتمعات، فإن دراسة أي ثقافة سياسية في أي مجتمع سواء أكان مجتمعًا سياسيًا ديمقراطيًا مدنيًا أم سلطويًا استبداديًا، تقليديًا أم حضريًا فإن ذلك يتطلب دراسة البناءات السياسية التي يتكون منها النسق السياسي في ذلك المجتمع، وفي طليعة تلك البناءات هو النظام السياسي والسلطة والأحزاب والنخب السياسية وأنماط الفعل السياسي، وما يحمله الأفراد من تصورات وتقييمات بشأن ذلك النظام ومؤسساته ورموزه، فإن أي فرد حضريًا كان أم ريفيًا متعلمًا كان أم غير متعلم وفقًا لمنظور الأنثروبولوجيا السياسية هو حامل للثقافة السياسية المتكونة من تلك التصورات والآراء والمواقف والتقييمات، فضلًا عن أنماط السلوك السياسي للأفراد والذي يمثل نمطًا من أنماط الثقافة السياسية .

وبما أن المجتمع العراقي مرّ بتحولات سياسية بعد (9/4/ 2003) في ظل الديمقراطية الجديدة لذا سعى الباحث أن يدرس هذا الموضوع وفقًا لتخصصه دراسة ميدانية معمقة، ليكون مشروعًا لكتابه القادم، وقد حاول الباحث هنا في هذا البحث الكشف عن جزء من أنماط الثقافة السياسية وهو واقع الأداء لهذه الثقافة من خلال السلوك السياسي للمرشحين والناخبين فيما يتعلق بثقافتهم السياسية فضلًا عن مقومات ومعوقات هذه الثقافة وكيفية إعادة بنائها .

لماذا الثقافة السياسية؟

عناصر البحث

(المشكلة، الأهمية، الأهداف)

أولًا: مشكلة الدراسة (Study Problem)

من البديهي أنّ لكل دراسة أو بحث علمي مشكلته الخاصة به، التي يحاول الباحث تحليلها وتفسيرها وبيان القوانين التي تقف وراءها، ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تكمن في أن هناك ضعفا في الثقافة السياسية في المجتمع العراقي من جهة، كما أن أغلب الأفراد لديهم فيها ثقافة تبعية وخضوع لجماعات معينة من جهة أخرى، ويمكن أن نرجع أسباب هذه المشكلة إلى عاملين رئيسيين هما:

1- ارتباط الثقافة السياسية العراقية بالجماعات الثقافة الفرعية : فإن الثقافة السياسية في المجتمع العراقي في الكثير من مفاصلها لا زالت تابعة وخاضعة للثقافات الفرعية (الطائفة – العشيرة- القومية)، حتى أصبحت الثقافة السياسية للفرد العراقي أسيرة لهذه الانتماءات، بسبب هاجس الخوف وانعدام الثقة بالآخر الثقافي أو السياسي.

2- عدم وجود تنشئة سياسية ديمقراطية صحيحة للفرد العراقي، وهذا بدوره يضعف الثقافة السياسية الوطنية للمجتمع لكون أن الثقافة السياسية تتغذى وتتجذر وتنمو من خلال قنوات التنشئة السياسية المختلفة.

ثانيًا: أهمية الدراسة : (study important)

تكمن أهمية موضوع الدراسة كونه يتطرق ويعالج موضوعًا مهمًا في الدراسات الأنثروبولوجية المعاصرة في حقل الأنثروبولوجيا السياسية (Political Anthropology) التي بدأت تدرس المجتمعات المتحضرة والمدنية والكبيرة الحجم بعد فقدان وتلاشي المجتمعات البدائية (Primitive societies)، بفعل حركة العولمة وثورة المعلومات والتطورات الهائلة التي تمر بها البشرية، فدراستنا للثقافة السياسية في المجتمع العراقي تعد ذات أهمية كبرى في مجال الأنثروبولوجيا السياسية والثقافية المعاصرة لكون الثقافة السياسية هي قلب الأنثروبولوجيا السياسية ومحورها الأساسي، ذلك يمكن أن نلخص أهمية دراسة الثقافة السياسية من خلال النقاط الآتية:-

1- تأتي البحث في الثقافة السياسية كونها جزءًا من الثقافة العامة للمجتمع.

2- تساعد دراسة الثقافة السياسية على فهم مكونات وعناصر النسق السياسي الجديد ونظرة المواطنين إليه.

3- إن المكتبة العراقية في مجال علمي الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا فقيرة جدًا كونها تفتقد إلى مثل هذه الدراسات على الرغم من أهميتها وحداثتها، لذلك فالموضوع من الناحية العلمية والأكاديمية يُعد جديدا وحيويا يستحق الاهتمام الأنثروبولوجي والتأمل والبحث والتعمق فيه لا سيّما في المجتمع العراقي.

4- إن دراسة الثقافة السياسية تساعدنا على فهم العلاقة بين المواطنين والسلطة السياسية وبعبارة أُخرى فهم العلاقة بين الحكام والمحكومين أو التابع والمتبوع.

5- إن الثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية هما بعدان أساسيان يرتبطان بالثقافة السياسية في أي مجتمع من المجتمعات بل إن تنمية الثقافة السياسية وتطويرها يتوقف عليهما .

ثالثًا: أهداف الدراسة(study Objectives)

لكل دراسة هدف وغرض يجعل لها قيمة علمية، إذ إن الهدف من هذه الدراسة يفهم على أنه السؤال الذي من أجله أُعدت هذه الدراسة، والسعي إلى تحقيق أهداف عامة ذات قيمة ودلالة علمية[1]. لذلك يمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى الدراسة إليها بما يأتي:-

1- فهم العلاقة بين الثقافة والثقافة السياسية وتوفير قاعدة معلومات أساسية في ذلك.

2- تسعى الدراسة إلى معرفة مرجعيّات تشكيل الثقافة السياسية .

3- التعرف على أنماط الثقافة السياسية للمرشح والناخب في المجتمع العراقي.

4- تسعى الدراسة إلى معرفة مقومات بناء الثقافة السياسية في المجتمع العراقي وكيفية بنائها .

رابعًا : منهجية الدراسة

---

(1) محمد شفيق: البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 1998، ص55.

لكل دراسة منهج تستند إليه وتعتمده في عملية البحث وقد استعمل الباحث طرق البحث الكيفيّ، والذي يُعد أساسًا في الدراسات الأنثروبولوجية لكونه يسهم في اكتشاف معرفة، وقد استعمل الباحث في دراسته للثقافة السياسية في المجتمع العراقي منهجية وأدوات البحث الكيفي (الملاحظة- المشاهدات الميدانية - المقابلة)، والتي يعتمد الأنثروبولوجيون عليها في دراساتهم فالباحث أصبح جزءًا من الدراسة من خلال إقامته ومشاهداته الميدانية المتكررة في مجتمع البحث، فهو (يُلاحظ، ويشارك، ويقابل، ويحاور، ويسجل مشاهداته ومقابلاته الميدانية) وهذا بطبيعته يعطي للباحث القدرة على تقديم وصف دقيق وعميق للثقافة السياسية.

كما استعمل الباحث أكثر من منهج أنثروبولوجي وأدوات عدة لجمع المعلومات والبيانات من أجل الإحاطة بشكل جيد ودقيق بموضوع الدراسة والتعمق فيه، وأهم تلك المناهج التي استعملها ما يأتي:-

1- المنهج المعرفي (الفهم الذاتي Ethno science)

يعد منهج الفهم الذاتي في الفكر الأنثروبولوجي اتجاهًا نظريا جديدًا يرتكز على اكتشاف الطريقة التي ينظم بها الأفراد ثقافتهم وطريقتهم في استعمال هذه الثقافة، لذا يعرف هذا المنهج أيضًا (بالمدخل المعرفي) [2].

وفي ضوء هذا المنهج المعرفي أو ما يُعرف " بالفينومنولوجي" فإن فهم سلوك الأفراد وتفسيره يبدأ من فهم الطريقة التي يدركون به الأشياء وليس من خلال رؤية الباحث أو تفسيره الذاتي للأشياء [3].

إذن هذا المنهج يهتم بتصورات المبحوثين لا تصوراتنا نحن، إذ إن الباحث يتوصل إلى النتائج الميدانية من خلال ما يستمده من واقع الثقافة ووجهات نظر الأفراد المنتمين لتلك الثقافة، سواء كان أولئك الأفراد ريفيين أم حضريين، علماء أم متعلمين، عارفين بالقراءة والكتابة أم غير عارفين، رجال كانوا أم نساء، فالثقافة السياسية كبقية الثقافات لا تختص بطبقة معينة أو فئة دون أخرى.

---

(2) د. محمد حسن غامدي: المناهج الأنثروبولوجية : المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1983، ص87.

(3) المصدر نفسه، ص96.

2- المنهج الوصفي الأثنوغرافي

يلتزم الباحثون الأثنوغرافيون بالوصف الحقيقي لميدان الدراسة الذي يريدون دراسته وأن يقتربوا ما أمكنهم من أنشطة الآخرين وخبراتهم اليومية، ويتطلب هذا في حده الأدنى درجة في القرب ما أمكنهم من أنشطة الآخرين وخبراتهم اليومية، ويتطلب هذا أيضًا درجة من القرب الجسدي والاجتماعي من المبحوثين ومن مجالات حياتهم اليومية، فالأثنوغرافي ينشد الانغماس العميق في عوالم الآخرين لكي يفهم خبراتهم المهمة[4]، فالباحثون الأثنوغرافيون يسعون إلى أن يقدموا في نهاية عملهم وصفا لما شاهدوه وسمعوه وعايشوه في الميدان وتحويل الخبرات والملاحظات الميدانية إلى نصوص مكتوبة بعد تدوين وتسجيل تلك الملاحظات[5].

خامسًا : مجتمع الدراسة :

يسعى بحثنا الحالي إلى دراسة " الثقافة السياسية في المجتمع العراقي" وتركزت الدراسة والمقابلات الميدانية في مدينة بغداد بجانبيها الكرخ والرصافة ومقابلة مجتمع الدراسة ميدانيًا.

لذلك فإن مجتمع الدراسة (المبحوثون) الذي أجرى الباحث معهم الحوار المفتوح عبر المقابلات الميدانية، لم يقتصر على شريحة معينة بل كان المبحوثون من مختلف طبقات وشرائح المجتمع العراقي من (مثقفين ومهتمين بالشأن السياسي وطلبة جامعات وشيوخ عشائر وعمال وكسبة وما إلى ذلك لتكون العينات التي تم إجراء المقابلات الميدانية معها ممثلة عن مختلف شرائح المجتمع).

سادسًا : أدوات جمع البيانات والمعلومات :

تتميز الدراسات الأنثروبولوجية بمناهجها وأدواتها الخاصة في البحث الأنثروبولوجي على الرغم من وجود تقارب بين بعض العلوم الاجتماعية في استعمالها للمناهج والأدوات، لذلك على الرغم من التقارب بين العلوم الاجتماعية كعلمي (الأنثروبولوجيا والاجتماع) والتداخل في بعض مناهجها وموضوعاتها إلا أنه يبقى

---

(4) ينظر: روبرت ايمرسون وآخرون: البحث الميداني الأثنوغرافي في العلوم الاجتماعية، ترجمة هناء الجوهري، مراجعة وتقديم محمد الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص54.

(5) المصدر نفسه، ص83.

الاختلاف في بعض موضوعاتها وطرق البحث فيها إلا أن هذا الاختلاف بين هذه العلوم ليس معناه الفصل أو العزل بين الموضوعات التخصصية وطرائق البحث الخاصة بكل علم وإنما هو اختلاف يسمح بالتعاون والتكرار والتداخل[6]، وإن أهم الأدوات التي استعملها الباحث في جمع مادته الميدانية هي ما يأتي :

1- **الملاحظة الميدانية : (Field observation)**
2- **المقابلات المعمقة : (depth interviews)**
3- **وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، لكونها أداة مهمة للتثقيف السياسي والتحشيد ووسيلة أيضًا لإسقاط الخصوم، كما أنها أداة مهمة لتعبير الأفراد عن آرائهم وأفكارهم وتفاعلاتهم السياسية .**

---

(6) ينظر: د. عاطف وصفي: الأنثروبولوجيا الثقافية،دار النهضة العربية، بيروت،1971،ص279.

المبحث الثاني / الثقافة والثقافة السياسية

أولا / الثقافة : (Culture)

تدل مفردة (الثقافة) لغويًا على الفهم والفطنة وسرعة التعلم، كما تدل على التهذيب والتقويم والتعديل، إذ جاءت لفظة الثقافة في كتب اللغة مأخوذة من الفعل (ثَقِفَ) الشيء ثقفًا، وثقوفة: أي حذقهُ، فيقال رجلٌ ثَقِف: أي حاذق الفهم سريع التعلم، ويقال غلام ثقف : أي ذو فطنة وذكاء ثابت المعرفة بما يحتاج إليه، والثقاف عند العرب: هي حديدة تكون مع الأقواس والرماح يقوّم بها الشيء المعوج(7).

فالثقافة كلمة أصيلة عند العرب ورد ذكرها في تراثهم الثقافي والفكري، وقد جاء ذكرها في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾[الانفال:57]، وفي آية أُخرى قوله تعالى ﴿ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ﴾ [البقرة: 191]، وفي موضع آخر ﴿مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا﴾[الأحزاب: 61] ،فقد جاء مفهوم الثقافة هنا في الاستعمال القرآني بمعنى (الإدراك والظفر) أي بمعنى: أدركتموهم ووجدتموهم وظفرتم بهم، لذلك فإن مفردة الثقافة لغويًا عند العرب ودلاليًا في القرآن الكريم جاءت بمعنى "الفهم والإدراك والظفر والحذق والمهارة"(8)، ولأن مواجهة العدو والظفر به يتطلب المزيد من المهارة والمباغتة ومضاعفة الانتباه والشدة في الملاحظة وإدراك تحركاته جاء هذا المعنى من روائع التعبيرات اللغوية القرآنية .

وأن جميع هذه الاستعمالات لدلالة الثقافة تختلف عن الدلالات المعاصرة لمفهوم الثقافة لمرونته وتطوره على يد الأنثروبولوجيا لكون الثقافة تمثل قلب الأنثروبولوجيا ومحورها الأساس، إذ يتفق علماء الأنثروبولوجيا الثقافية (Cultural Anthropology) على أن الثقافة هي موضوع علمهم لكنهم يختلفون في تعريفاتها، فقد قام (كروبر وكلاكهون) وهما من كبار علماء الأنثروبولوجيا الثقافية في الولايات المتحدة في عام (1951) بإعطاء ما يزيد على (150) تعريفًا لمفهوم الثقافة، حيث قاما

---

(7) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، دار لسان العرب: بيروت ، 1988، مجلد (1) ، ص364-365.

(8) ينظر: مجموعة باحثين: دراسات في المجتمع العربي، اتحاد الجامعات العربية، عمان، 1985، ص355.

بجمع عدد كبير من التعريفات في الكتابات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية وكانت بعض هذه التعريفات وصفية تهتم (بالمحتوى والمكونات)، وبعضها الآخر سيكولوجية تهتم (بالجانب الرمزي وتعلم الرموز)، بينما بعضها الآخر بنائي يهتم (بالصيغ وأنماط الفعل والسلوك)[9].

وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان هناك شبه اتفاق بين علماء الأنثروبولوجيا على الأخذ بالتعريف المشهور الذي وضعه الأنثروبولوجي البريطاني (إدوارد تايلور Edward Tylor في عام 1871) في كتابه الموسوم "الثقافة البدائية" (Primitive culture)، إذ عرف تايلور الثقافة : بأنها ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل القدرات الأُخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوًا في ذلك المجتمع. [10]

ولأهمية هذا التعريف الذي جاء به تايلور لمفهوم الثقافة وشموليته، فقد أخذ بهذا التعريف كبار علماء الأنثروبولوجيا في بريطانيا والولايات المتحدة من بعده أمثال " سمنر Sumner ، وكلر Keller ، ومالينوفسكي Mainowski ، ولوي Lowie وفايسلر Wissler ، وسابير Sapir ، وبواز Boas ، وبندكيت Benedict " وقد وصلت الأنثروبولوجيا في الولايات المتحدة إلى الحد الذي عرفت فيه نفسها كعلم للثقافة[11].

أما أشهر التعريفات لمفهوم الثقافة التي جاء بها كبار علماء الأنثروبولوجيا بعد تايلور فهي ما يأتي:- [12]

- (كيسنج Keesing): يُعرف الثقافة هي مجموع السلوك المكتسب الذي يكون تناقله اجتماعيًا.
- أما (سابير Sapir): فيذهب إلى أن الثقافة تشمل كل العناصر الموروثة اجتماعيًا في حياة الإنسان المادية والروحية.

---

(9) د. أحمد أبو زيد : محاضرات في الأنثروبولوجيا الثقافية: دار النهضة العربية : بيروت ، 1987، ص41-42.

(10) Kottak, Conrad phillip, culture Anthropology, university of Michigan, Eleveth edition , 2006, p.63.

(11) د. عبد الغني عماد: سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006، ص29.

(12) ينظر: إيكه هولتكرانس: قاموس مصطلحات الأثنولوجيا والفولكور : ترجمة محمد الجوهري - حسن الشامي، دار المعارف، مصر، ط2، 1973، ص145-146.

- بينما يرى (مالينوفســـكي Malinowski) : أن الثقافة هي الميراث الاجتماعي الذي يشـــتمل على العناصـــر المادية الموروثة والســـلع والعمليات التقنية والأفكار والعادات الفردية والقيم .

ويمكن القول مما تقدم إن الثقافة هي : طريقة وأسلوب للحياة على المستويات كافة بما فيها المســـتوى الســـياســـي أو الاجتماعي أو الاقتصـــادي أو الديني أو الفني، فالثقافة على المستوى السياسي تعني هناك (ثقافة سياسية) والمستوى الاجتماعي تعني (ثقافة اجتماعية) والمستوى الاقتصادي تعني (ثقافة اقتصادية) والمستوى الديني تعني (ثقافة دينيّة) والمستوى الفني تعني (ثقافة فنية).

ثانيًا / الثقافة السياسية : Political Culture

ترجع الجذور الفكرية للبحث في الثقافة الســياســية إلى كتابات الأنثروبولوجيين أمثال "روث بندكت Ruth Benedict، ومـاركريت ميد Margaret Mead" عن "الطابع القومي" والتي عنيت بالكشــف عن القيم الســياســية والمعتقدات والممارســات الفريدة التي تميز ثقافة ما.[13]

لذا تمثل دراســة الثقافة الســياســية لا ســيّما في إطارها المرجعي الثقافي اهتمامًا خاصًـا عند علماء الأنثروبولوجيا، لاسيّما في حقل الأنثروبولوجيا السياسية فضـلًا عن اهتمام علماء الاجتماع السياسي وعلماء السياسة في دراسة هذا الجانب.

إن مفهوم الثقافة الســياســية كان موضــع نقاش شــديد خلال العقود الأخيرة من القرن العشـــرين وكانت من أكثر المفاهيم المختلف عليها بين علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع السياسي وعلماء النفس.[14]

لقد برز مفهوم الثقافة الســياســية بشــكل واضــح في عقد التســعينيات من القرن العشرين في إطار الأبحاث في التنمية السياسية بوصفها أحد العناصر الأساسية لتمييز مراحل نمو وتطور النظم الســياســية وانتقالها من النظم الســياســية التقليدية إلى النظم الحديثة، لذا فالفرضــيات الســابقة عن الثقافة الســياســية كانت تســتقي في الواقع من

---

(13) ينظر: د. سـمير خطاب: التنشـئة السـياسـية والقيم، ايسـتراك للنشـر والتوزيع ن مصـر، ط1، 2004، ص42.

(14) د.صادق الأسود: المصدر نفسه، ص321.

فرضيات التنمية السياسية والتي سادت آنذاك والتي مؤداها أن المجتمعات تتطور بواسطة عملية تطور سياسي باتجاه رفع مستوى مساهمة المجتمع بالشؤون السياسية العامة وإلى تعزيز قدرات النظام السياسي وتمايزه عن النظم الأُخرى في المجتمع كالنظام الاقتصادي والنظام الديني والأخلاقي وغيرها.[15]

وتعد دراسة العالمان " غابريل الموند G.Almond ، وسدني فيربا S.Verba وهما من كبار العلماء والمفكرين في الولايات المتحدة في ستينيات القرن العشرين وهما متخصصان في مجال الثقافة السياسية والنظم السياسية من أبرز الدراسات في مجال الثقافة السياسية المعتمد عليها والتي حاولت الربط بين الثقافة والسياسة وفق الرؤية الأنثروبولوجية التي ترتكز على دور ونمط الثقافة السياسية هل هي تقليدية أم مدنية وتأثيرها على عملية التنمية السياسية وطبيعة بناء النظام السياسي.

وجاءت دراسة (الموند وفيربا) في الثقافة السياسية دراسة ميدانية مقارنة للمدة ما بين (1958-1963) إذ استغرقت (5) سنوات شملت خمسة مجتمعات متباينة نسبيًا من ناحية الثقافات السائدة فيها، وهذه الدول التي شملتها الدراسة هي (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإلمانيا وإيطاليا والمكسيك) إذ توصل الباحثان إلى أن الولايات المتحدة وبريطانيا تضمنان بصورة ملائمة سير عملية الديمقراطية وتمتلكان ثقافة سياسية مدنية جيدة وعالية بينما الدول الثلاثة الأُخرى هي أقل شأنًا منها، كما يرى المؤلفان أن النظم الشيوعية والفاشية ونظم بلدان العالم الثالث بعيدة جدًا عن المثل العليا الديمقراطية، ولا يكفي الحصول على نظام ديمقراطي قيام المؤسسات التمثيلية (النيابية) وإنما يجب أن يكون أكثر من ذلك وهو تطوير القواعد الديمقراطية المتمثلة بالاتجاهات السياسية وقواعد السلوك السياسي وأولويات صنع القرار فضلًا عن العلاقة بين الحكام والمحكومين وهذا يتطلب ثقافة مدنية حديثة[16]

وهذا يعني بحسب دراسة "الموند وفيربا" أن الثقافة السياسية تختلف من دولة إلى أُخرى ومن مجتمع إلى آخر إذ إن هناك تباينا في الثقافات ومن ثم هناك تباين في الثقافة السياسية، وطبيعة النظم السياسية الموجودة فيها، وهناك صعوبة في إيجاد ثقافة سياسية عامة تنطبق أو تشترك فيها كل المجتمعات الحضرية أو التقليدية.

---

(15) ينظر: د. صادق الأسود: علم الاجتماع السياسي ، مصدر سبق ذكره، ص322-323.

(16) د. صادق الأسود : علم الاجتماع السياسي ، مصدر سبق ذكره، ص329-330.

إن مفهوم الثقافة السياسية جاءت له تعريفات متعددة، منها تعريف قاموس جامعة أكسفورد "Oxford dictionary" للثقافة السياسية بأنها مجموعة من الاتجاهات والقيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدد، كما تتضمن اتجاهات إيجابية أو سلبية نحو هذا النظام أو أحكام تقييمية أيضًا بشأنه[17]، أما العالم (أريك روي) فيرى أن الثقافة السياسية هي القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية للأفراد حيال ما هو كائن في العالم السياسي[18]، أما "بيتر نيتل" فيعرفها بأنها أنماط من المعارف والتقييمات التي ترتبط بالسلطة السياسية[19] في حين جاء تعريف (موريس دوفرجية) للثقافة السياسية بأنها الجوانب السياسية للثقافة باعتبارها تشكل مجموعة منظمة[20].

ويمكن القول إن الثقافة السياسية هي مجمل أفكار وتوجهات ومعتقدات الفرد أو الجماعة أو مجتمع معين نحو النظام السياسي بكليته من مكونات وأحزاب وجماعات ضغط وأنماط السلوك السياسي ومعرفة ما يعتقده المجتمع إزاء تلك البنى والمؤسسات السياسية .

ثالثًا / العلاقة بين الثقافة والثقافة السياسية

من خلال القراءة المتأنية للثقافة السياسية وبحثنا فيها اتضح أن هناك علاقة وثيقة ومترابطة بين الثقافة كمفهوم عام والثقافة السياسية كمفهوم خاص، بل إن أفضل توصيف للثقافة السياسية بأنها جزء من الثقافة الكلية للمجتمع، بمعنى أنها ثقافة فرعية (Sub-culture) حيث تتأثر الثقافة السياسية بالثقافة الأشمل، وهذا بدوره يجعلنا نفسر الثقافة السياسية في المجتمع حيث يوجد هناك ظواهر سياسية تفسر من خلال الثقافة، والواقع هذا نجدهُ عند "ماكس فيبر" الذي فسر الظواهر السياسية تفسيرًا ثقافيًا حيث

---

(17) Iain Mclean, The concise Oxford Dictionary of polities , New York, Oxford university press, 1996, p. 379

(18) د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1983، ص61.

(19) Peter Nettl, political Mobilisation, London , 1967, p.57.

(20) د.عبد الله محمد عبدالرحمن:علم الاجتماع السياسي،دار النهضة العربية، بيروت (بلا سنة طبع)، ص436.

تتبع أصول النظام الرأسمالي سياسيًا واقتصاديًا، ووجد أن مرجعيّة هذا النظام ترجع إلى انتشار العقيدة البروتستانتية.[21]

لذا يمكن القول إن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة الوطنية لأي مجتمع فهناك مثلًا ثقافة وطنية أمريكية وثقافة وطنية إنكليزية، وأخرى روسية، وأخرى صينية وغيرها .

وهكذا هي الثقافة العراقية فالثقافة السياسية تعد " ثقافة فرعية" وجزءًا من الثقافة العراقية الشاملة، إذ إن الثقافة الفرعية على وفق الرؤية الأنثروبولوجية لها تفرعات ومحاور تتفرع عنها . فهي تتعلق بما يأتي:[22]

أ- ثقافات الجماعات الإثنية والأقليّات الدينيّة فهي تتعلق بأقليّة قومية، أو عرقية، أو دينيّة تعيش في وسط مجتمع كبير، كالثقافة الكوردية، أو الثقافة التركمانية، أو ثقافة المسيحيين، أو الشبك، أو الإيزيديين وغيرها من الأقليّات.

ب- تتعلق الثقافة الفرعية بطبقة أو شريحة أو فئة اجتماعية معينة تختلف بصفاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عن أبناء المجتمع الكبير، باعتبار أن الثقافة الفرعية هي طريقة العيش والتفكير الخاصة بجماعة أو فئة اجتماعية معينة مثل "ثقافة الشباب وثقافة الأطفال وثقافة المرأة وثقافة الفلاحين وثقافة العشيرة، وثقافة البدو وغيرها "بوصفها فئات اجتماعية لها ثقافتها الخاصة. لذلك كان ظهور مفهوم الثقافة الفرعية متعلقًا بجماعة معينة منذ البداية.

ج- تتعلق بثقافة فرعية متفرعة عن الثقافة العامة للمجتمع، ففي كل مجتمع هناك ثقافة عامة وثقافات فرعية أخرى متفرعة عن الثقافة العامة (كالثقافة السياسية، والثقافة الاجتماعية والثقافة الاقتصادية، والثقافة الشعبية، والثقافة الصحية، والثقافة الترفيهية، والثقافة الشعائرية وغيرها) وهذه كلها ثقافات تتفرع من أصل الثقافة العامة للمجتمع، ومن هنا الثقافة السياسية في المجتمع العراقي هي متفرعة عن الثقافة العراقية الأم وتتأثر بها.

---

(21) ينظر: د. محمد علي محمد: دراسات في علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص126-127.

(22) للمزيد ينظر: د. إحسان محمد الحسن: موسوعة علم الاجتماع ، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 1990، ص214.

بناءً على ما تقدم فإن العلاقة بين الثقافة والثقافة السياسية علاقة وثيقة، وتمثل علاقة الجزء بالكل، إذ إن الثقافة السياسية جزء من ثقافة المجتمع العامة وتعد ثقافة فرعية لها، تتفرع عن ثقافة المجتمع الشاملة حيث تتأثر بها، لذلك فالثقافة السياسية التي يحملها الأفراد تتحدد من خلال مجموعة عوامل أهمها التقاليد السياسية السائدة في المجتمع ودرجة الوعي السياسي لدى الأفراد .

الفصل الثاني

الثقافة السياسية للمرشح والناخب

بعد تغيير النظام السياسي في العراق في (2003) ظهر نمط جديد من الثقافة السياسية في المجتمع العراقي، وهي الثقافة الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي في العراق، والتعدديّة السياسية، وحرية تشكيل الأحزاب، وتنافسها على السلطة عبر عملية ديمقراطية انتخابية تتيح للمواطن أن يشارك فيها، وينتخب من يشاء، وفي ظل حرية الانتخاب، وحرية الرأي السياسي، فالثقافة الانتخابية تمثل العمود الفقري لأي نظام سياسي ديمقراطي، وهي جزء أساسي من أنماط الثقافة الديمقراطية، فمن خلالها يمكن أن نكشف شرعية النظام السياسي من عدمه، ومدى قبول المجتمع به، ومن خلال ممارسة هذه الثقافة نستطيع فهم نوعية الممارسة لهذه الثقافة، هل هي ثقافة خضوع سياسي أم ثقافة مشاركة سياسية؟، وهنا يتوقف على أمرين: أولهما ثقافة المرشح، وثانيهما ثقافة الناخب، والذي سنتعرض لهما في هذا الفصل بوصفهما طرفي الثقافة السياسية الانتخابية.

المبحث الأول: الثقافة السياسية للمرشح

ونقصد بثقافة المرشح هي الثقافة السياسية الانتخابية التي يتبناها الشخص المرشح ويثقف عليها جمهوره (الناخبين) عبر آليات ووسائل وأفكار مختلفة للوصول إلى أهداف ومكاسب معينة، ومن خلال الملاحظة الدقيقة والمقابلات المعمقة مع المبحوثين وجدنا بحسب هذه الحقائق الميدانية هناك مجموعة من السمات والملامح في الثقافة السياسية الانتخابية للمرشح وكما موضحة فيما يأتي:-

أولًا: التوظيف السياسي للدين: (تأثير النسق الديني في النسق السياسي الانتخابي)

يلعب الدين دورًا بارزًا في الكثير من مجالات الحياة ومنها المجال السياسي، ففي المجتمع العراقي بما أنه ذو أغلبية إسلامية وجدنا أن هناك تسخيرًا عاليًا للدين وزجه في المعترك السياسي، إذ نجد للنسق الديني دورًا فاعلًا في النسق السياسي لا سيّما أن أكثر الأحزاب الكبيرة في المشهد السياسي العراقي هي أحزاب دينيّة إسلامية، حاولت الجمع بين الدين والسياسة، ومن ذلك قيام بعض المرشحين بتوظيف الدين لمصالحهم السياسية وكسب ودّ وعواطف المجتمع عن طريق ذلك، لذلك نجد هؤلاء المرشحين يقومون بالتثقيف الديني والسياسي لكون أن الدين فيه

جانبان (الترغيب والترهيب)، وعندما يوظفان في المجال السياسي بالتأكيد سوف يكون لهما تأثير في أفراد المجتمع وقراراتهم السياسية.

ثانيًا :التوظيف السياسي للثقافات الفرعية

يُعد التوظيف السياسي للثقافات الفرعية من أهم الملامح البارزة لثقافة المرشحين في الانتخابات في المجتمع العراقي بعد التغيير، (فالطائفة والعشيرة والقومية) حاضرة في أذهان المرشحين كي يثقفوا الناس على أساسها، فأصبحت جزءًا من ثقافتهم السياسية والانتخابية، حتى أصبحت الثقافات الفرعية ثقافة يعتاشون عليها ويصعدون من خلالها إلى سُلم السلطة مستغلين هؤلاء المرشحين تأزم المشهد السياسي، والفراغ الأمني، وجهل الكثير من المواطنين، والانقسام المجتمعي، فبدلًا من أن يكون التثقيف وطنيًا، أصبح الخطاب السياسي والتثقيف طائفيًا وعشائريًا وقوميًا بامتياز، وأهم ملامح هذا التوظيف المرشحين لهذه الثقافات بحسب الحقائق الميدانية ما يأتي :

1- ثقافة نصرة المذهب: إذ نجد الكثير من المرشحين يثقفون جمهورهم على أساس طائفي ومذهبي، مثلًا قولهم للجمهور من الناخبين (إن انتخابكم لهذه القائمة يمثل نصرة لدينكم ولمذهبكم) وهكذا بقة الشعارات التي يثقف المرشحون عليها الناخبين لاستمالة عواطفهم ومشاعرهم السياسية.

2- ثقافة التخويف من الآخر: فالمرشحين غالبًا ما يخوفون المواطنين عبر عمليات التثقيف الانتخابي من الآخر الطائفي أو القومي أو السياسي، فمثلًا تثقف النخب السياسية الشيعية جمهورهم بأنهم إذا لم ينتخبوهم فسوف تأتي القاعدة أو يعود حزب البعث ليحكمهم، بينما تثقف النخب السياسية السُنية جمهورهم بأنهم إذا لم ينتخبوهم فسوف يحكمهم الصفويون أو العملاء لإيران، أما النخب السياسية الكُردية فأغلبهم يثقفون مواطنيهم الكُرد بأنهم إذا لم ينتخبوهم فسوف يخسرون حقوقهم وقضيتهم الأساسية التي ضحوا من أجلها وهي (الاستقلال والحكم الذاتي) وما إلى ذلك مما يؤدي كل ذلك إلى تخويف الناخبين من الآخر الطائفي .

ثالثًا: الثقافة القرابية : (تأثير النسق القرابي في النسق السياسي الانتخابي)

للثقافة القرابية ورابطة الدم والنسب في المجتمع العراقي دور واضح في مجال الثقافة السياسية والانتخابية، فالمرشحون غالبًا ما يلجؤون إلى أقاربهم وعشائرهم عند بدء الحملات الدعائية الانتخابية، فيقوم المرشح بزيارة ذويه لضمان أصواتهم، بل بعضهم يجعل من بيوت ومنازل أقاربه وذويه مقرًا ومنبرًا للتثقيف الانتخابي له، وغالبًا ما يقوم الأقارب بإسناده وبثّ الدعاية له ونشر ملصقاته لا سيّما إذا كان المرشح

جيدًا ومقبولًا في وسط أقاربه وعشيرته، فالعشيرة تقف إلى جانب مرشحها السياسي، وتعمل على دعمه والتحشيد له في داخل العشيرة وخارجها من أجل جمع أكبر عدد من الأصوات لمرشحها الانتخابي، وهذا يكشف كيف أن النسق القرابي يؤثر في النسق السياسي الانتخابي وهذا ما وجده الباحث ميدانيًا في ثقافة المرشح عند ممارسة سلوكه السياسي الانتخابي.

رابعًا: ثقافة الزيارات الانتخابية

قبل الشروع بعملية الانتخابات بشهور غالبًا ما يعمد المرشحون وزعماء الأحزاب والكتل السياسية إلى القيام بزيارات ميدانية إلى مناطق مختلفة، فزعماء الكتل السياسية والمرشحون الكبار غالبًا ما يقومون بزيارات إلى المحافظات كافة التي لهم فيها ثقل وتأييد جماهيري من أجل التحشيد السياسي والانتخابي لكتلتهم وأحزابهم ومرشحيهم، أما المرشحون الباقون (المرشحون الصغار) الذين لهم ثقل في محافظاتهم أو مناطقهم فقط فغالبًا ما يقومون بزيارات ميدانية للاطلاع على واقع تلك المناطق المتردي في مجال الخدمات والإعمار والاطلاع على مشكلات الناس وظروفهم المعيشية من خلال اللقاءات المباشرة معهم .

ميدانيًا أيضًا وجد الباحث مرشحين أخرين يطلق عليهم (الطواشة) وهم المرشحون الذين في الغالب لا يصلون إلى العتبة الانتخابية ولا يحققون الفوز بل يجمعون أصوات قليلة يستفيد منها مرشحون آخرون من نفس الحزب أو الكتلة وبشكل يؤهل أقرانهم إلى جمع هذه الأصوات المتفرقة للصعود، وأحيانًا يوعد (الطواشة) من قبل الجماعات السياسية المنتمين إليها بإغراءات أو مناصب معينة في حال فوز حزبهم أو تكتلهم الانتخابي .

ويعتقد المبحوثون أن أغلب الزيارات الانتخابية التي يقوم بها المرشحون قبل بدء عملية الانتخابات هي زيارات تثقيفية ودعائية انتخابية لهم؛ لأن المرشحين يقومون بهذه الجولات الميدانية لا سيّما في المناطق المحرومة والمهمشة في مرحلة ما قبل الانتخابات لإعطاء الوعود للأهالي والمواطنين بحل مشكلاتهم المختلفة، وتوزيع أرقام هواتفهم على الناس في حالة احتياجهم لهم، أما في مرحلة ما بعد الانتخابات وصعود المرشح وفوزه فلا يوجد زيارة ميدانية لتلك المناطق وكأن المرشحين قد اختفوا ولا يوجد أي أثر لتلك الوعود التي تحدثوا عنها على أرض الواقع بل بعض المرشحين قد غيروا أماكن سكناهم وغيروا خطوط هواتفهم، أو لا يردون على اتصالات المواطنين لمعرفة حاجاتهم ومشكلاتهم المختلفة التي وعد المرشحون بمعالجتها في حالة فوزهم.

لذلك هذه الزيارات التي يقوم بها المرشحون قبل الانتخابات الكثير منها لا يتعدى بحسب رأي مجتمع الدراسة إلا أن يكون دعاية انتخابية وتحشيدا سياسيا لهم للحصول على المزيد من الأصوات والمكاسب السياسية .

خامسًا: ثقافة سياسية انتخابية بلا برامج سياسية (مرشحون بلا برامج)

تُعد البرامج الانتخابية في كل المجتمعات الديمقراطية والدول المتقدمة من أساسيات الثقافة السياسية الانتخابية التي يتبناها الحزب أو المرشح فهي المعيار الأساسي الذي يتوقف عليه انتخاب المرشح أو صعوده إلى السلطة، أما في المجتمع العراقي بعد التغيير فنجد أن الثقافة السياسية الانتخابية التي يتبناها الحزب أو المرشح بلا برامج سياسية أو عدم وضوح تلك البرامج ووهميتها لتضليل الناخب وإيهامه، فالكثير من البرامج التي تتبناها الأحزاب أو التي يتحدث عنها المرشحون هي غير حقيقية وغير واقعية، ولا يقوم الحزب أو المرشح بتطبيق برنامجه السياسي الذي دعا إليه في الانتخابات وتوقف عنده، وإنما هذا البرامج هي مجرد حبر على ورق، وتستعمل للدعاية الانتخابية فقط، بل الأكثر من ذلك أن بعض المرشحين يجهلون دورهم في السلطة إذا ما فازوا أو يوهمون الناس بذلك، فمثلًا وجد الباحث أثناء حضوره للتثقيف الانتخابي الذي يقوم به بعض المرشحين لعضوية مجلس النواب أنهم يعدون الناس بتوفير الخدمات والتعيين !! مع العلم أن دورهم في مجلس النواب تشريع وليس تنفيذيًا حتى يقدموا هكذا وعود، وهذا في الحقيقة ليس من مهمته بل من مهمات السلطة الاتحادية التنفيذية، وهذا يعد كارثة في مجال الثقافة السياسية الانتخابية للمرشح وإلا كيف لمرشح أن يُثقف الناس على أشياء خاطئة أو واهمة؟ وكيف له أن يجهل دوره الحقيقي ولا يعرف حدود صلاحياته !!.

سادسًا: ثقافة شراء الأصوات

(ثقافة توزيع الهدايا واستغلال الفقر والعوز المادي)

من القضايا التي يعمد إليها الكثير من المرشحين في الانتخابات هو شراء أصوات الناخبين مستغلين العوز المادي لكثير من شرائح المجتمع العراقي، وجهلهم، وفقرهم، وأصبح استغلال هذا الفقر والمحرومية لدى الأفراد من سمات الثقافة السياسية لدى الكثير من المرشحين بحسب حقائق الميدان.

حقائق الميدان: ميدانيًا وجد الباحث أن الكثير من المرشحين يقومون بشراء أصوات المواطنين واستغلالها لصالحه عن طريق توزيع الهدايا والأموال مقابل إعطاء

الناخبين أصواتهم له، وأهم المظاهر لثقافة شراء الأصوات بحسب المشاهدات الميدانية والمقابلات مع المبحوثين ما يأتي:-

1- توزيع المرشحين للهدايا على المواطنين: كالمدافئ والبطانيات أو المواد الغذائية أو كارتات الموبايل (كارتات شحن الرصيد) أو أموال نقدية توضع في ظروف كهدايا مقابل إعطاء أصواتهم للمرشح وغيرها من العينات المادية.

3- توزيع بعض المسؤولين المرشحين سندات أراضٍ على المواطنين لا سيّما الطبقات الفقيرة والمحرومة، وإعطاء الوعود لهذه الشرائح المحرومة بتسجيل هذه السندات وقطع الأراضي بأسمائهم.

4- شراء الأصوات من خلال وعد المرشح للعاطلين عن العمل بتشغيلهم .

يتبين مما تقدم أن ثقافة شراء الأصوات من قبل الأحزاب السياسية والمرشحين لا زالت موجودة وفاعلة ولها مظاهر عدة وطرائق مختلفة، حتى أصبح ذلك جزءًا من الثقافة السياسية الانتخابية للكثير من المرشحين مستغلين بذلك الجهل والأمية والعوز والفقر الذي يعيشه الكثير من أفراد المجتمع العراقي .

سابعًا: توظيف المال السياسي

المال السياسي هو استعمال المال لأغراض سياسية أو دعايات انتخابية، وغالبًا ما يكون هذا المال هو مال السلطة أو الدولة، ويقوم بتوظيفه شخص أو جماعة سياسية لصالحها وقد يكون المال السياسي داخليًا وهو (استعمال أموال الدولة في الدعاية الانتخابية)، وقد يكون خارجيًا أي مدفوعًا من دول الخارج لأغراض سياسية ولدعم اتجاه أو جماعة سياسية معينة على حساب جماعة سياسية أخرى بحسب حقائق الميدان.

حقائق الميدان :

ميدانيًا في المجتمع العراقي وبحسب المشاهدات الميدانية، هناك استعمال واضح للمال السياسي للأغراض السياسية والانتخابية وأصبح سمة من سمات ثقافة الكثير من المرشحين والقيادات والزعامات السياسية وأهم المؤشرات الميدانية لاستعمال المال السياسي وتوظيفه في الثقافة السياسة الانتخابية ما يأتي:-

1- التثقيف السياسي الانتخابي الذي تقوم به بعض الأحزاب والمرشحين في دوائر الدولة ومؤسساتها الرسمية (كالوزارات والمديريات والنوادي والملاعب الرياضية) وما إلى ذلك.

2- استعمال بعض الأحزاب لأموال الدولة وتوزيعها على الناخبين من قبل المرشحين سواء أكانت أموالًا نقدية أم هدايا وهبات بهدف كسب الولاء السياسي والتأييد الانتخابي.

3- استعمال سيارات الدولة لأغراض انتخابية، فالكثير من المسؤولين ومرشحي الأحزاب يستعملون سيارات الدولة لنقل الناخبين إلى مراكز الاقتراع مقابل إعطاء أصواتهم لهم.

4- استغلال المناصب والمواقع السياسية للأغراض الانتخابية، فالكثير من المسؤولين الكبار في الدولة سواء أكانت مواقعهم مدنية أم عسكرية يستغلون مواقعهم للضغط على موظفيهم أو منتسبيهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أجل التصويت لهم ولأحزابهم والمواليين لهم.

5- قبول بعض الأحزاب والشخصيات السياسية بتمويلها بالمال السياسي ودعمها لا سيّما من دول الجوار التي لها مصالح في العراق، فالكثير من المبحوثين يشككون في أموال الأحزاب الطائلة وتمويل حملاتها الانتخابية التي تكلف الكثير من الأموال الباهضة في ظل عدم وجود قانون للأحزاب السياسية ينظم الحياة السياسية ويكشف عن تمويل تلك الأحزاب، لذلك يعتقد أكثر المبحوثين أن بعض الدول الخارجية تدعم وتُمول بعض الأحزاب والكيانات السياسية في العراق وبشكل يتناسب مع الإيديولوجيات السياسية لتلك الدول على حساب أحزاب وكيانات سياسية أُخرى في ظل الصراع السياسي والإقليميّ على النفوذ في المنطقة.

ثامنًا: ثقافة التسقيط السياسي

يُعد التسقيط السياسي ظاهرة من الظواهر البارزة في المشهد السياسي العراقي بعد التغيير حتى أصبح التسقيط السياسي سمة من سمات مرحلة ما بعد التغيير وجزءًا من الثقافة السياسية للمرشحين في الحملات الانتخابية، والتسقيط السياسي هو التشويه والحط من شخص سياسي أو حزب، أو تكتل سياسي معين، إذ يحاول كل طرف سياسي إظهار مساوئ الآخر السياسي المنافس له على السلطة والحكم والتشهير به من خلال كشف الفضائح والملفات للخصوم والفرقاء السياسيين سواء أكانت تلك الاتهامات حقيقةً أم تلفيقًا، لذلك يرتبط التسقيط السياسي في المشهد السياسي العراقي غالبًا بالبهتان، والكذب، والزور، والادعاء، والافتراء السياسي بحسب حقائق الميدان .

ميدانيًا وجد الباحث أن التسقيط السياسي جزء من ثقافة الزعماء والقادة السياسيين والمرشحين للانتخابات إذ الغرض منه الإخلال بسمعة الآخر ومركزه ومكانته السياسية، وزعزعة سمعته في نظر الجمهور، وعموم الناخبين لتقليل حظوظه في نيل الأصوات في العملية الانتخابية، لذلك ثقافة التسقيط السياسي أو التشهير ونشر الغسيل أصبحت واضحة قبل كل انتخابات، لذلك ان أهم هذه الموضوعات التي تُستثمر سياسيًا والتي من خلالها يتم (الاستثمار السياسي) لأغراض وأهداف سياسية والتي يحصل فيها التسقيط والتشهير السياسي

تاسعًا: ثقافة الشك المتكرر في نزاهة وشفافية الانتخابات :

بعد إجراء العملية الانتخابية وفرز أصوات الناخبين وإعلان أسماء المرشحين الفائزين من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات نجد هناك ثقافة وعادةً سياسيةً عند الكثير من الأحزاب والمرشحين وهي (الشك في الانتخابات) حتى أصبحت هذه العادة جزءًا من ثقافة الكثير من النخب، إذ غالبًا ما نجد هناك أصوات عالية تُشكك بالنتائج والعملية الانتخابية وشفافيتها والاعتقاد بعدم نزاهتها وهذه الاتهامات نجدها في الأغلب عند المرشح الخاسر أو الأحزاب والكتل السياسية التي حصلت على أصوات أقل بكثير مما تتوقعه لذلك نجدهم سرعان ما يطعنون بالعملية الانتخابية، وأن هناك تزويرًا قد حصل أو تلاعبًا في عملية العدّ والفرز، أو إدخال بيانات إضافية غير مسجلة لهذا الحزب أو تلك الكتلة، سواء كانت هذه الاتهامات بالتزوير حقيقية أم مجرد ادّعاء لكي لا يعترف المرشح بخسارته، فلا يوجد هناك ثقافة لدى أغلب الكتل السياسية للاعتراف (بالخسارة الانتخابية) كما هو الحال في المجتمعات الديمقراطية المتقدمة.

المبحث الثاني : الثقافة السياسية للناخب

ونقصد بثقافة الناخب هي الثقافة السياسية التي يحملها الناخبون من أفكار ومعلومات وتصورات وتوجهات سياسية قبل وأثناء ممارستهم للثقافة الانتخابية ومن خلال جملة من العوامل التي أثرت على سلوك الناخبين وثقافتهم السياسية الانتخابية، ومن هنا وجد الباحث من خلال مقابلاته مع المبحوثين ومشاهداته الميدانية لتوجهات وأفكار الناخبين وسلوكهم السياسي جملة من الحقائق الميدانية التي توضح أهم الملامح للثقافة السياسية للناخب وهي على النحو الآتي:-

أولًا: الاستماع للمرجعيّة الدينيّة : تلعب المرجعيّة الدينيّة دورًا بارزًا في الكثير من المجالات في المجتمع العراقي ومنها المجال السياسي وبرز دورها في هذ المجال بشكل أكبر بعد تغيير النظام السياسي من خلال حث أفراد المجتمع على المشاركة السياسية الفاعلة سواء من أجل انتخاب (جمعية وطنية منتخبة لكتابة الدستور) أو من

أجل انتخاب سلطة ديمقراطية تمثل المجتمع وتحافظ على هويته وتعدديته، ومن هنا جاء حث المرجعيّة للناخبين على وجوب المشاركة السياسية في العملية الانتخابية بعد تغيير النظام واعتبرت ذلك (تكليفًا وطنيًا وشرعيًا) من أجل تمثيل المجتمع خير تمثيل وجعل المجتمع العراقي يحكمون أنفسهم بأنفسهم ومنع عودة الدكتاتورية من جديد، لذلك وجد الباحث ميدانيًا أن هناك استجابة عالية من قبل المجتمع لقول المرجعيّة الدينيّة في النجف الأشرف لممارسة الثقافة الانتخابية ، وهذه الاستجابة للمرجعيّة الدينيّة في المشاركة السياسية لا سيّما من قبل أفراد (الطائفة الشيعية)، يمثل بنظر هؤلاء الأفراد التزامًا دينيًا وتمسكًا شرعيًا وولاءً لمرجعيتهم التي تمثل لهم دور الأب الروحي والمرشد لهم في المجال الديني والسياسي، لكونها تمثل الخط الممتد إلى أهل البيت (عليهم السلام) في عصر الغيبة.

ثانيًا: الانتخاب على أساس ثقافة الولاء والانتماء

إن أكثر أفراد المجتمع بحسب المؤشرات الميدانية تبين أن طريقة انتخابهم للمرشحين والقوائم السياسية كان قائمًا على أساس ثقافة الولاء والانتماء لهوياتهم ومرجعيّاتهم الفرعية، فمثلًا نجد أغلب أفراد المكون الشيعي ينتخبون القوائم الشيعية، وأغلب أفراد المكون السُني ينتخبون القوائم السُنية، وأغلب الأفراد الكُرد ينتخبون القوائم الكُردية، وهكذا التركمان ينتخبون القوائم التركمانية والمسيحيين ينتخبون الكيانات المسيحية، وهكذا الأقليّات الأُخرى وهذا السلوك الانتخابي كان بارزًا وواضحًا، لا سيّما في الدورات الانتخابية التي حدثت للفترة ما بين (2005-2010) في ظل ما يسمى بـ (ثقافة الاحتماء)، إذ كل فرد يحاول أن يحتمي بطائفته أو عشيرته أو قوميته في ظل الصراع السياسي والطائفي والانقسام المجتمعي الذي حدث بعد التغيير وهذا الانقسام جعل الفرد العراقي يحمل في ذهنه الخوف والشك من الآخر الديني أو القومي أو السياسي مما جعلته يلتجأ إلى انتخاب هوياتهم الفرعية للاحتماء بها.

ثالثًا : ثقافة الولاء للبطل السياسي

إن للبطل في ثقافة وحياة مجتمعاتنا دورًا واضحًا سواء كان ذلك البطل سياسيًا أو دينيًا أو قوميًا فنجد حوله الكثير من الأنصار والمعجبين بل هناك حركات وتيارات تتشكل باسمه أو تنتمي إليه أو تعمل على التثقيف له ولمنهجه، فاليوم نجد الكارزمة السياسية لبعض التيارات والزعامات السياسية حاضرة وفاعلة في المجتمع العراقي، فالكثير من أفراد المجتمع تجد لهم ولاءات سياسية لشخصية البطل السياسي سواء كان ذلك زعيمًا لاتجاه سياسي معين أو قائدًا بارزًا لحزب أو كتلة سياسية معينة فنجد الأفراد

معجبين به وبسلوكه وهذا ينعكس بدوره على ثقافتهم السياسية الانتخابية، فالكثير من الأفراد نجدهم ينتخبون قوائم وكتلا سياسية معينة لوجود زعيم أو بطل سياسي فيها أو يترأسها أو لوجود تأييد لها من قبل ذلك الزعيم الديني أو السياسي الذي يوالونه ومعجبون به على الرغم من عدم معرفة أكثر أولئك الناخبين ببقية المرشحين الموجودين في داخل القائمة التي يترأسها أو يؤيدها ذلك الزعيم، فليس هناك معرفة لدى الناخب بأكثر أولئك المرشحين في القائمة وخبراتهم وكفاءتهم، وإنما الولاء السياسي للبطل السياسي هو الذي يجعل الناخب ينتخب تلك القائمة أو الكيان السياسي الذي تتمتع الشخصيات المرشحة فيه بتزكية من قبل القائد، وغالبًا ما يكون أولئك الشخصيات المرشحة من نفس طائفته أو قوميته ويحملون اتجاهه السياسي نفسه الأمر الذي يُطمئن الناخبين لانتخابهم وفقًا لثقافتهم وولائهم لزعيمهم أو بطلهم السياسي المعجبين به أو المؤيدين له (الأتباع).

رابعًا: ثقافة الشك وانعدام الثقة بالقيادات السياسية

بعدما كان المجتمع العراقي متحمسًا للمشاركة السياسية في الانتخابات في التعبير عن حقه السياسي والمدني الذي لم يمارسه لعقود من الزمن إلا بطريقة شكلية أو صورية، وأنه كان يأمل خيرًا بالنخب السياسية القادمة من الخارج بعد الإطاحة بالنظام السياسي السابق وتراكمات الأنظمة الاستبدادية الشمولية، إلا أن مشاعر التفاؤل والأمل التي يحملها المجتمع العراقي بعد التغيير لم تدم طويلًا بعد التجارب الانتخابية التي قدم فيها العراقيون أغلى التضحيات من أجل بناء نظام سياسي ديمقراطي يمثلهم في ظل تحول الممارسات السياسية للمجتمع العراقي من الثقافة السياسية الاستبدادية إلى الثقافة السياسية الديمقراطية.

ميدانيًا وبعد التجارب الانتخابية من خلال ممارسة المجتمع العراقي للثقافة السياسية الانتخابية يشعر أغلب أفراد المجتمع اليوم بالندم والخيبة والإحباط من النخبة السياسية الحاكمة ومن خلال المقابلات المعمقة التي أجراها الباحث مع المبحوثين وجد هناك الكثير من الناخبين يشعرون بالندم لانتخاب هذه النخبة السياسية التي لا يهمها إلا مصالحها السياسية والحزبية والطائفية، وهذا جعل المواطن يشعر بأنه لا قيمة له أو حساب في خريطة السياسيين، بل إن المواطن آخر شيء يتذكرون به، لذلك كثيرًا ما كان يجد أثناء المقابلات الميدانية استياء واضحا لدى المواطنين وندمهم الانتخابي على انتخاب هذه الوجوه السياسية في الدورات الانتخابية السابقة والتي لم يحصلوا منها على شيء سوى الدمار والخراب ومزيد من الفساد المالي والإداري والتأزم السياسي والفشل في إدارة الدولة وشؤون الناس .

خامسًا: تراجع نسبة ثقافة المشاركة السياسية الانتخابية

تُعد المشاركة السياسية الانتخابية ركنًا أساسيًا من أركان الثقافة السياسية الديمقراطية لكونها تمثل أحد أبرز علامات النظام السياسي الديمقراطي التي تعطيه الشرعية السياسية من خلال انتخاب نخبة سياسية بطريقة ديمقراطية لتتولى شؤون الحكم والسلطة، بل تعد المشاركة السياسية ركنًا من أركان التنمية السياسية لكونها تحفز على التعددية السياسية وتمثل المجتمع في النظام السياسي بمختلف اتجاهاته السياسية، كما أن المشاركة السياسية ترسخ للثقافة السياسة الديمقراطية بدلًا من الثقافة الاستبدادية .

ومن خلال المؤشرات الميدانية للثقافة السياسية الانتخابية في المجتمع العراقي اتضح أن حجم المشاركة السياسية للناخبين في التجارب الانتخابية في الدورات البرلمانية الأخيرة لم تتجاوز (40%) في افضل حالاتها وهذا مؤشر خطير على التنمية السياسية

الفصل الثالث
بناء الثقافة السياسية في المجتمع العراقي
رؤية مستقبلية في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة
(المقومات والمعوقات، النتائج والتوصيات)

لكي يكون البحث تامًا لا بُـــدَّ أن يتطرق إلى كيفية بناء ثقافة سياسية في المجتمع العراقي، سـواء لدى النخبة السـياسـية بشـكل خاص، أو لدى المواطنين بشـكل عام، لذلك سـوف يتطرق الباحث في ضـوء النتائج الميدانية التي توصـلنا إليها إلى كيفية بناء الثقافة السـياسـية على مسـتوى النمطين: الثقافة السـياسـية الديمقراطية والثقافة السياسية الوطنية وهي على النحو الآتي:

أولًا / مقومات بناء الثقافة السياسية الديمقراطية

ونقصد بالثقافة السياسية الديمقراطية هي تبني الممارسات الديمقراطية في الحياة السياسية سواء على مستوى الأفكار والسلوك السياسي على صعيد النخبة الســـياســـية وأفراد المجتمع، لذلك هناك جملة من المقومات لبناء هذه الثقافة السياسية الديمقراطية وذلك من خلال ما يأتي :

1. **الشرعية السياسية والدستورية للسلطة والنظام السياسي : بمعنى أن يكون هناك نظام سياسي أو سلطة سياسية شرعية ودستورية منتخبة من قبل**

أفراد المجتمع وبشكل ديمقراطي من دون أي قيود أو ضغوط على الأفراد، فالانتخابات النزيهة أساس الشرعية للسلطة والنظام السياسي والقبول بهما.

2. التداول السلمي للسلطة: بمعنى أن مراكز الحكم ليست حكرًا على جماعة سياسية معينة، بل يجب تداولها سلميًا وفقًا لمبادئ الديمقراطية، لمنع عودة الاستبداد والدكتاتورية.
3. ثقافة التعددية السياسية: بمعنى وجود تيارات وقوى وأحزاب واتجاهات سياسية مختلفة تتنافس فيما بينها للوصول إلى السلطة، والتعددية بنية أساسية لأي مجتمع ديمقراطي.
4. اعتماد الأغلبية السياسية: بمعنى أن يكون عملية تشكيل السلطة وفقًا للأغلبية السياسية التي تحصل عليها حزب أو كتلة سياسية معينة وفي قبالها هناك معارضة سياسية.
5. المشاركة السياسية الفاعلة: أي أن تكون هناك مشاركة سياسية قوية واسعة وفاعلة من قبل المواطنين لأنها مظهر أساسي لديمومة الديمقراطية وتحقيق التنمية السياسية في النسق السياسي وهذه التنمية بدورها تنعكس على الأنساق الأخرى.
6. الفصل بين السلطات: بمعنى أن يكون هناك فصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) كلٌ بحسب اختصاصه وعدم التعدي أو التجاوز من إحدى السلطات على السلطات الأخرى.
7. الحريات المدنية : أي أن تكون هناك حريات أساسية لأفراد المجتمع كحرية الرأي والتعبير والمعتقد، وحرية الإعلام والتجمع والتظاهر وتشكيل منظمات المجتمع المدني وهذه الحريات ينبغي أن تكون مصانة من خلال القانون والدستور وهذا من شأنه أن يعزز ديمقراطية الكلمة.
8. قوة ونمو الوعي السياسي الديمقراطي: بمعنى أن وجود الوعي السياسي بالديمقراطية ومقتضياتها لدى أفراد المجتمع من شأنه أن يعزز النظام السياسي الديمقراطي ويمنع عودة الدكتاتورية في المجتمع العراقي.

ثانيًا / معوقات بناء الثقافة السياسية الوطنية

وجد الباحث ميدانيًا جملة من المعوقات للقافة السياسية الوطنية، وهي كالآتي :

1. ثقافة الانتماء والتمركز حول الثقافات الفرعية: فلا زال المجتمع العراقي عامة والنخبة السياسية خاصة يمارسون سلوكهم السياسي في كثير من الأحيان في أطار ثقافاتهم الفرعية سواء على مستوى الخطابات السياسية أو على مستوى ممارسة الثقافة السياسية الانتخابية إذ لا زالت الولاءات والانتماءات الفرعية للفرد العراقي هي اللاعب الأكبر في ثقافته السياسية، فحسب الشواهد الميدانية أن الأغلبية من أفراد المجتمع العراقي لا زالوا في سلوكهم السياسي ينتخبون أشخاصا من نفس طائفتهم أو قوميتهم أو قرابتهم وتوجههم السياسي .

2. دولة المكونات والأحزاب : فتأسيس دولة على أساس المكونات والأحزاب والهويات الفرعية وتشكيل كتل وأحزاب سياسية على نفس تلك الهويات كما هو الحال في التجربة السياسية العراقية بعد (2003)، لأن ذلك يمثل إعاقة في بناء ثقافة سياسية وطنية لأن ولاء أكثر الأفراد سيكون للطائفة أو القومية أو الحزب أكثر من ولائهم للوطن نفسه .

3. ضعف المواطنة وهشاشة الهوية العراقية الوطنية: إذ لا يزال هناك ضعف كبير في مواطنة الفرد العراقي وولائه للوطن بسبب غياب (دولة المواطنة) لذلك فإن ضعف المواطنة في المجتمع العراقي يرجع إلى أسباب موضوعية أبرزها ما يأتي:

- **تراكم ثقافة الاستبداد والتي تركتها الأنظمة السابقة وما جلبته من ويلات وظلم ودمار وخراب وحروب.**
- **ارتفاع نسبة الفقر: فلا تزال نسبة الفقر في المجتمع العراقي مرتفعة إذ وصلت إلى أكثر من (30%) بعد مرحلة داعش بحسب مؤشرات وزارة التخطيط وهذا الفقر وعدم معالجته من شأنه أن يضعف المواطنة لدى الأفراد.**
- **ارتفاع نسبة البطالة: فمؤشرات البطالة في العراق لا زالت مرتفعة لا سيّما في صفوف الشباب والخريجين وهذا يشعرهم بالظلم والحيف والتهميش والاستبعاد وعدم استثمار طاقاتهم وقدراتهم مما يقلل ولاءهم للوطن.**

- **ضـــعف وتردي الخدمات: فلا زال هناك نقص كبير وتردي في الواقع الخدمي كالكهرباء والصحة والتعليم والسكن والبلدية وما إلى ذلك مما جعل العراق في طليعة الدول التي تعاني من نقص الخدمات.**

3. **انتهاكات حقوق الإنسان: فلا زالت الكثير من قضايا حقوق الإنسان في المجتمع العراقي منتهكة وليست بمستوى الطموح فهناك انتهاكات عديدة في مجال حقوق الإنسان أبرزها ما يأتي:**

- **انتهاكات في مستوى المعيشة فلا يزال مستوى المعيشة للكثير من أفراد المجتمع مترديًا وعدم توفير آليات الرفاهية ووسائل للعيش الكريم.**
- **انتهاكات مدنية تتعلق بالاعتقالات العشوائية أو عن طريق المخبر السري.**
- **توقيف الأفراد لسنوات عديدة في السجون دون محاكمة .**

4. **انعدام أو ضعف العدالة الاجتماعية والاقتصادية: وأهم مظاهر هذا الضعف ما يأتي:**

- **ليس هناك عدالة ومساواة بين أفراد المجتمع بل هناك محسوبية ومنسوبية وولاءات وانتماءات يقدم فيها شخص على آخر.**
- **ضعف كبير في تكافؤ الفرص في مختلف المجالات.**
- **هناك فوارق اقتصادية كبيرة بين المسؤول والمواطنين.**
- **عدم توزيع الثروات بشكل عادل على المجتمع العراقي ومحافظاته.**

5. **الخطابات السياسية الطائفية: وقد أثبتت التجربة السياسية الديمقراطية بعد (2003) أن أكثر النخب السياسية تتبنى خطابات طائفية أو قومية أو مناطقية محرضة على العنف والفتنة بل إن بعض القيادات السياسية وصلت إلى مجلس النواب من خلال هذه الخطابات والإغراءات والضحك على بعض المواطنين البسطاء بأنهم الممثلون لهم والمدافعون عنهم وعن حقوقهم، وهذه الخطابات من شأنها أن تُعيق بناء ثقافة سياسية وطنية.**

6. **ضعف التنمية: فضعف التنمية في المجالات كافة يؤدي إلى تدني مستويات المعيشة والرفاهية وانتشار الجهل والفقر في المجتمع وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الازدراء من الحكومة والنظام وضعف في ولاء الأفراد للوطن .**

7. ضعف مناهج الثقافة الوطنية: إن الضعف في غرس المفاهيم الوطنية لدى الأفراد من خلال هذه المناهج من شـــأنه أن يؤدي إلى ضـــعف الثقافة السياسية الوطنية وأهم مواطن هذا الضعف في هذه المناهج ما يأتي:

- المناهج التي تعنى بقضـــايا التربية الســـياســـية الوطنية رغم أنها من أهم المنـاهج التي يمكن من خلالهـا زرع ثقـافـة وطنيـة في نفوس الأفراد من الطلبة والتلاميذ في مختلف مراحلهم الدراسية .
- زرع الألغام الطائفية التي من شأنها أن تعزز قيم الولاءات الفرعية لا سيّما في المناهج الخاصـة بالتأريخ والتربية الإسـلامية ، وهذا له انعكاسـات سـلبية في نفوس الأطفال.

10. ضـعف ثقافة التعايش السـلمي على المسـتوى السـياسـي والاجتماعي: فضعف قيم التسامح والتصالح والحوار بين أفراد المجتمع سواء على مستوى النخب والتيارات السياسية أو على المستوى المجتمعي من شأنه أن يعزز قيم الانقسام داخل المجتمع والتمحور حول الهويات الفرعية.

وهذه النقاط كلها من شـأنها أن تقلل من بناء ثقافة سـياسـية وطنية باتجاه الوطن، وترسـخ باتجاه ثقافة المحاصـصـة السياسية والطائفية لذلك ما زالت الديمقراطية السياسية العراقية مأزومة ومشوهة وقائمة على وجود بعض هذه المعوقات في طريق بنائها .

ثالثًا / محصلات البحث (النتائج والتوصيات)

أولًا / نتائج البحث الميدانية (حقائق الميدان)

1- في مجال الثقافة السـياسـية للمرشـح تبين أن نمط ثقافة المرشـح وسـلوكه السياسي والانتخابي يقوم على أساس أمور عدة أهمها :

- التوظيف السياسي للدين وتسخيره له.
- التوظيف السياسي للثقافات الفرعية (الطائفة – الإثنية – العشيرة) .

- **الزيارات الانتخابية والتواصل مع الجمهور في فترة الانتخابات.**
- **ثقافة شـــراء والأصـــوات وتوزيع الهدايا واســـتغلال الفقر والعوز المادي لأفراد المجتمع.**
- **توظيف المال السياسي لأغراض سياسية وانتخابية.**
- **ثقافة التسقيط السياسي بين الأحزاب والكتل السياسية فالكثير من المرشحين يحاولون كسب أصوات الناخبين عن طريق هذا التسقيط والتشهير السياسي بالآخر.**

2. أما في مجال نمط ثقافة الناخب فتبين أن أهم ملامحها مايأتي :

- **الاستماع والاستجابة للمرجعيّة الدينيّة في الحث على المشاركة السياسية والانتخابية.**
- **ثقافة الناخب تقوم في الغالب على أساس ثقافة الولاء والانتماء .**
- **الاتباع والانقياد الأعمى أحيانًا بسبب ضعف الوعي السياسي.**
- **ثقافة الولاء الســياســي للبطل (إعطاء كارزمة ســياســية لقائد حزب أو كتلة معينة).**
- **الخضـــوع للإغراءات المادية والمصـــالح لا ســـيّما من قبل الطبقات الفقيرة والمرحومة أو الأفراد الذين بحاجة إلى التعيين والتوظيف إذ يضطر بعض الأفراد إلى إعطاء أصواتهم لمرشحين لهذه الأسباب.**
- **ثقافة الشـك وانعدام ثقة في أغلب الأحزاب والقيادات السياسية الموجودة في السلطة.**
- **تراجع ثقافة المشاركة السياسية الانتخابية للناخبين بسبب التجربة السياسية لهذه الأحزاب والنخب وسوء أدائها السياسي وصراعها على السلطة وتغليب مصالحها الحزبية والفئوية والشخصية على مصالح المواطنين .**
- **التظاهرات الشـعبية والضـغط باتجاه التغيير : إذ إن أغلبية العراقيين يسـودهم التشاؤم واليأس والإحباط من جراء التجربة السياسية الحالية والقائمين عليها أحزابًا وقادة وكثرة التراكمات والإخفاقات والفشل في إدارة الدولة أدى إلى انفجار شعبي تمثل في تظاهرات واعتصامات في أغلب المحافظات العراقية**

3.في ما يتعلق بمقومات بناء الثقافة السـياسـية الوطنية فقد توصـل الباحث إلى النتائج ميدانيًا وهي كالآتي :

- **الشرعية السياسية والدستورية للسلطة والنظام السياسي**
- **التداول السلمي للسلطة .**
- **ثقافة التعددية السياسية .**
- **اعتماد الأغلبية السياسية .**
- **المشاركة السياسية الفاعلة .**
- **الفصل بين السلطات .**
- **الحريات المدنية**
- **قوة ونمو الوعي السياسي الديمقراطي**

3.أما فيما يتعلق بمعوقات الثقافة السـياسـية الوطنية فقد توصـل الباحث ميدانيًا إلى النتائج الآتية :

- **ثقافة الانتماء والتمركز حول الثقافات الفرعية .**
- **دولة المكونات والأحزاب .**
- **ضعف المواطنة وهشاشة الهوية العراقية الوطنية .**
- **ضعف وتردي الخدمات وارتفاع نسبة الفقر والبطالة .**
- **انتهاكات حقوق الإنسان .**
- **انعدام أو ضعف العدالة الاجتماعية والاقتصادية .**
- **الخطابات السياسية الطائفية .**
- **ضعف التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتدني مستويات المعيشة والرفاهية وانتشار الجهل والأمية .**
- **ضعف مناهج الثقافة الوطنية .**
- **ضعف ثقافة التعايش السلمي على المستوى السياسي والاجتماعي .**

رابعًا / التوصيات

في ضوء ما توفر للباحث من حقائق ميدانية بشأن الثقافة السياسية في المجتمع العراقي، نتوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها ما يأتي:-

1. إلى مجلس النواب العراقي / وأهم التوصيات له ما يأتي:-

أ- تعديل بعض المواد الدستورية : وهي كالآتي:

- تعديل المواد الخلافية أو المسببة للتأزم لغلق الطريق أمام القراءات والتفسيرات والتأويلات المتعددة للدستور.
- تعديل المادة الخاصة بطبيعة ونوع النظام السياسي وتحويله من نظام برلماني إلى نظام رئاسي بعد فشل تجربة النظام البرلماني في العراق لكونه يكرس المحاصصة السياسية والطائفية .

ب- في ما يتعلق بتشريع وإقرار القوانين :

- تشريع وإقرار القوانين المهمة للدولة العراقية بعد تغيير النظام (كقانون الأحزاب السياسية وقانون المحكمة الاتحادية وقانون النفط والغاز، وقانون حرية التأليف والتعبير، وقوانين أخرى تتعلق بشعار الدولة وعلمها ونشيدها ويومها الوطني) التي لم تُقر إلى الآن، وهي من أهم مقوِّمات بناء الدولة.
- تشريع القوانين المهمة لحياة المجتمع العراقي سواء المتعلقة بالخدمات أو السكن أو المعيشة أو التعليم أو الضمان الاجتماعي والصحي وكل ما يمس حياة المواطن العراقي.
- تشريع وإقرار قانون يقلل عدد أعضاء مجلس النواب ورواتبهم وامتيازاتهم وهكذا بقية المسؤولين في الرئاسات الأخرى من أجل تقليل الفوارق الطبقية بين المسؤول والمواطنين.

2. الى السلطة التنفيذية

- اعتماد حكومة الأغلبية السياسية بعيدًا عن ثقافة المحاصصة.

- **اختيار الوزراء والمسؤولين والدرجات الخاصة على أساس معايير النزاهة والكفاءة والخبرة (حكومة تكنوقراط) وليس على أساس انتمائهم السياسي أو الطائفي أو الإثني والعشائري.**
- **توفير الخدمات للمجتمع العراقي وبشكل جيد (توفير الأمن والكهرباء والسكن والخدمات البلدية وما إلى ذلك).**
- **معالجة قضايا الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وبناء دولة الرفاهية.**
- **الاستعمال الأمثل للثروات والتوزيع العادل لها وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في كل شيء.**
- **تقليل الوزارات والمناصب غير المهمة التي ابتدعت من أجل إرضاء الأحزاب والكتل السياسية في ظل ثقافة المحاصصة.**
- **تفعيل خدمة الحكومة الإلكترونية، لا سيّما في مجال معاملات المواطنين من أجل تقليل العبء عليهم في ظل البيروقراطية القاتلة في مؤسسات الدولة.**
- **معالجة قضايا الفساد المالي والإداري الذي أصبح الوجه الثاني للإرهاب.**
- **استحداث مناهج جديدة من قبل وزارتي التربية والتعليم بشكل ينمي ويعمق الثقافة السياسية الوطنية لدى الطلبة والتلاميذ في مراحلهم الدراسية المختلفة.**
- **تعزيز قضايا حقوق الإنسان والحريات المدنية والإعلامية والسياسية والثقافية.**

3. إلى الأحزاب والكتل السياسية.

- **الابتعاد عن الصراعات السياسية وثقافة التسقيط والتشهير السياسي بالآخر.**
- **عدم تشكيل أحزاب أو كتل سياسية معينة على أساس الهوية الطائفية أو الإثنية كما هو موجود حاليًا وتشكيل أحزاب وطنية عابرة للهويات الثقافية الفرعية.**
- **الابتعاد عن الخطابات السياسية والطائفية المؤججة للعنف والفتنة.**
- **عدم التدخل في شؤون القضاء العراقي أو الضغط عليه .**
- **رفض المحاصصة السياسية والطائفية في بناء الدولة.**
- **الإيمان بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.**

- **الإيمان بثقافة المعارضة السياسية من خلال تشكيل حكومات قائمة على أساس الأغلبية السياسية، وتشكيل في قبالها ائتلاف سياسي معارض في مجلس النواب من شأنه أن يراقب عمل الحكومة وأداءها التنفيذي كما هو الحال في الديمقراطيات العالمية ذات الثقافة السياسية الديمقراطية المتقدمة.**
- **تعزيز ثقافة الحوار والتسامح السياسي.**

ملخص البحث

تناولنا في هذا البحث واحدا من أهم الموضوعات المعاصرة في المجتمع العراقي بعد التغيير في (2003)، في مجال الحقل السياسي، وهو موضوع الثقافة السياسية في المجتمع العراقي، إذ يشكل هذا الموضوع أحد أهم أجزاء النسق السياسي، وقد تم التطرق إليه والبحث فيه من زاوية الأنثروبولوجيا السياسية، التي تعد الثقافة السياسية قلبها الأساسي، وقد تعرفنا في هذا البحث على جملة من الأمور والقضايا أبرزها ما يأتي :

أ. تعرفنا بشكل معمق على مفهوم الثقافة السياسية والعلاقة بينها وبين الثقافة، وكيف أن الثقافة السياسية تعد فرعًا من فروع الثقافة العامة للمجتمع، فهي تُعنى بما يمتلكه أفراد المجتمع من أفكار وتصورات ومواقف وتقييمات اتجاه السلطة والنظام السياسي.

ب. تعرفنا على ثقافة المرشح وثقافة الناخب وسمات وملامح كل منهما، في ثقافة المرشح وجدنا هناك سمات أبرزها (التوظيف السياسي للدين وتوظيف الثقافات الفرعية، وتوظيف للمال

السـياسـي، واسـتغلال الجهل والفقر والعوز المادي للأفراد وتوزيع الهدايا على الناخبين لشـراء أصـواتهم والتشـكيك في الانتخابات وشفافيتها وثقافة تسقيط الخصوم بين المرشحين والأحزاب قبل كل انتخابات وما إلى ذلك)، أما في مجال ثقافة الناخب فوجد الباحث ميدانيا سمات أبرزها ما يأتي: (هناك استماع وانقياد للمرجعيّة لدى أغلـب أفراد المجتمع، انتخـاب المرشـحين وفقًـا لثقـافـة الولاء والانتماء، فأصبح أغلب الأفراد ينتخبون أشخاصا من نفس طائفتهم أو قوميتهم، وقد يكون من نفس عشـيرتهم، وهناك انقياد أعمى لدى البعض لانتخاب أشـخاص وفقًا لمصـالحهم وأهوائهم، وهناك ثقافة شكٍّ وانعدام الثقة لدى أغلب أفراد المجتمع بالطبقة الحاكمة)

ت. في ضوء النتائج الميدانية التي توصل الباحث إليها فيما يتعلق بأداء الثقافة السياسية، تم وضع مجموعة من المقومات لإعادة بناء الثقافة السياسية في المجتمع العراقي، بعد تشخيص المعوقات ميدانيًا، ومن ثم وضع مجموعة من التوصيات المعززة لبناء هذه الثقافة.